مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية
اسم الكاتب: د. علي كنعان، د. عدنان غانم، رشا يحيى إبراهيم.
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4296
تاريخ الاسترداد: 2025/06/14 09:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (4) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2011

دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية

الدكتور علي كنعان*
الدكتور عدنان غانم**
رشا يحيى إبراهيم***

(تاريخ الإيداع 13 / 3 / 2011. قُبِل للنشر في 30 / 5 / 2011)

□ ملخّص □

يتوافق النظام الضريبي كغيره من الأنظمة مع مختلف القوانين والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الدولة، ولكن بحكم الانفتاح على العالم الخارجي والعولمة حدث تغيّر في بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب منا تعديل النظام الضريبي ليتماشى مع هذه المتغيرات، لذلك يهدف هذا البحث إلى معرفة دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية من خلال دراسة أثر النظام الضريبي والإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي، ومدى تأثير عملية إعادة توزيع الدخل القومي على معدلات النمو الاقتصادي في سورية، وانتهى البحث إلى النتائج التالية:

1- يساهم النظام الضريبي وبشكل سلبي في إعادة توزيع الدخل القومي، حيث أن الضريبة وباعتبارها أهم أدوات السياسة المالية لم تمارس الدور الواجب القيام به.

2- لم يحقق الإنفاق العام دوراً فعالاً في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، بل على العكس تمّ إعادة توزيعه لصالح الطبقات الغنية.

3- تعد عملية إعادة توزيع الدخل القومي عاملاً أساسّياً في تحسين مستويات الادخار والاستثمار.

4- هناك علاقة طردية بين عملية إعادة توزيع الدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي في سورية.

الكلمات المفتاحية: إعادة توزيع الدخل القومي، السّياسة المالية، النظام الضريبي، الادخار، الاستثمار، معدل النمو الاقتصادي.

*أستاذ- قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.
**أستاذ- قسم الإحصاء- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.
***طالبة دراسات عليا (ماجستير)- قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (4) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2011

The Role of The Financial Policy in Distributing and Redistributing The National Income in Syria

Dr. Ali Kenaan*
Dr. Adnan Ganem**
Rasha Ebraheem***

(Received 13 / 3 / 2011. Accepted 30 / 5 / 2011)

□ ABSTRACT □

The tax system like other systems matches with the different social and economic laws in the state, but due to the universality system, a change has occurred in some social and economical circumstances, which leads to matching the tax system with these changes, so the research aims at knowing the role of the financial policy in distributing and redistributing the national income in Syria through studying the impact of the tax system and the general spending in redistributing the national income, and the extent of affecting the redistributing process on the economical development rates in Syria. The research led to the following results:

1- The tax system contributes in redistributing the national income negatively, that is, the tax doesn't perform its real role, for tax is the most important financial policy.

2- The general spending doesn't achieve actual role in redistributing the national income for poor level, but it redistributes for rich level.

3- The redistribution of the national income process is considered a basic Factor in improving the levels of saving and investment.

4- There is a positive relation between the redistribution of the national income process and the rates of the economical development in Syria.

Key Words: The national redistributing income, the tax system, the financial policy, the rate of economical development, Saving, investment.

*Professor, Department of Bank and Financial Sciences, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus, Syria .
** Professor, Department of Statistics, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus, Syria .
***Postgraduate Student, Department of Financial and Bank Sciences, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus, Syria .

مقدمة:

يتوافق النظام الضريبي كغيره من الأنظمة مع مختلف القوانين والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الدولة، ولكن بحكم الانفتاح على العالم الخارجي والعولمة حدث تغيير في بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب منا أن نسعى إلى تعديل النظام الضريبي حتى يستطيع أن يتماشى مع هذه المتغيرات، ويحقق الأهداف التي وضع من أجلها ولجعل الضريبة أداة في معالجة مجموعة من المشاكل في مقدمتها سوء توزيع الدخل القومي سواء من خلال الاعتماد على الموارد الضريبية في دعم مشاريع البنى التحتية وزيادة الإنتاجية، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد أو من خلال الضرائب التصاعدية أو حتى الإعفاءات الممنوحة لذوي الدخول المحدودة.

والضريبة فريضة مالية تقوم الدولة بجبايتها وفقاً للقواعد التشريعية، وبصورة إلزامية نهائية حسب المقدرة التكليفية للمكلفين من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات الدولة وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تسعى الدولة من خلال الضرائب ليس فقط إلى توفير الموارد التي تغطي نفقاتها، بل تعد أداة هامة بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة سواء من خلال فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة وتمويل الخدمات العامة بالشكل الذي تخدم فيه أصحاب الدخول المنخفضة، أو من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على دخول العاملين وزيادتها على الدخول الناجمة عن العمل.

إن تحليل العلاقة الكمية بين الدخل القومي وبين موارد الدولة العامة، وبشكل خاص المورد الضريبي، حيث أن الاقتطاع الضريبي سوف يتحول إلى تيارات من النفقات العامة التي يستفيد منها الاقتصاد القومي بمجمله، حيث تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل القومي من خلال تيار النفقات العامة الذي يسبب عودة المبالغ المقتطعة، وتجري هذه العملية من خلال قيام الدولة بالإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري ومن خلال منح الإعانات.

ويتمثل تأثير الإنفاق العام الجاري بزيادة الدخل القومي من خلال الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للعاملين مما يؤدي إلى تحسين مستوى العمالة وبالتالي ينعكس إيجاباً على العملية الإنتاجية، كذلك الإعانات التي تمنح للمشاريع العامة والخاصة مؤدية إلى زيادة معدل الربح فيها، وهذا يعني زيادة في الرواتب والأجور والمكافآت وبالتالي زيادة الطلب وزيادة المقدرة الإنتاجية، وكذلك خدمات الدفاع والأمن التي توفر البيئة والمناخ الاستثماري المناسب وبالتالي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية وتحسن مستويات الدخل القومي.

مشكلة البحث:

في ظل نهج الإصلاح الضريبي في سورية، والذي يتجلى بضرورة معرفة ما هو تأثر الضرائب إن كانت مباشرة أو غير مباشرة بمستوى دخول الأفراد، وعلاقتها بما تقوم به الدولة من إنفاق جاري واستثماري وكذلك الإعانات والإعفاءات التي تقدمها الدولة والتوصل إلى أسباب سوء توزيع الدخل القومي رغم كثرة الإعفاءات والإعانات الممنوحة تتحدد مشكلة البحث في معرفة أفضل السبل الواجب اتّباعها لتحقيق العدالة عند إعادة توزيع الدخل القومي وتتمثل في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل يساهم النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل القومي.
- هل يساهم الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل.
- هل يعد إعادة توزيع الدخل القومي عاملاً أساسّياً في تحسين مستويات الادخار والاستثمار.
- هل هناك علاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في:

– أهمية الضريبة كفريضة مالية تقوم الدولة بجبايتها حسب المقدرة التكليفية للمكلفين من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات الدولة، وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.

– أهمية إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة من خلال فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، وتمويل الخدمات العامة بالشكل الذي تخدم فيه أصحاب الدخول المنخفضة.

– تحقيق العدالة الضريبية في إعادة توزيع الدخل القومي، وتحسين مستويات الادخار والاستثمار.

– ضرورة مساهمة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي.

كما يهدف البحث إلى:

– معرفة فيما إذا كان النظام الضريبي يساهم في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال دراسة العلاقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وبين الناتج المحلي الإجمالي.

– التعرف على مدى مساهمة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي.

– معرفة فيما إذا كانت عملية إعادة توزيع الدخل القومي تساهم في تحسين مستويات الادخار والاستثمار.

– دراسة العلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي.

فرضيات البحث:

– لا يساهم النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل القومي.

– لا يساهم الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة.

– لا تعد إعادة توزيع الدخل القومي عاملاً أساسّياً في تحسين مستويات الاستثمار.

– لا تعد إعادة توزيع الدخل القومي عاملاً أساسّياً في تحسين مستويات الادخار.

– لا توجد علاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف أدوات السياسة المالية وأهدافها، وبيان أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي، وعلى المنهج الإحصائي في جمع وتبويب البيانات وتحليلها من خلال الاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (1).

– أدوات السياسة المالية وأهدافها:

– تعريف السياسة المالية:

يرى الدكتور كمال غالي أن السياسة المالية هي" كافة الوسائل التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في حجم الطلب الإجمالي والتأثير في مستوى الاستخدام، وحجم الدخل القومي.[1]

كما يرى الدكتور عبد المنعم فوزي أن السياسة المالية هي "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام، والإيرادات العامة بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد القومي.[2]

نستخلص مما سبق أن السياسة المالية مجموعة من الوسائل والتدابير التي تتخذها الدولة استناداً لحالة النشاط الاقتصادي مستخدمة كافة الوسائل المالية الهامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ومن خلال هذا التعاريف السابقة نلاحظ خصائص السياسة المالية:

– تعتبر السياسة المالية مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تصدرها الدولة على شكل قوانين ومراسيم وقرارات حكومية مالية في إطار ما يخدم مصلحة الدولة المالية.

– الدولة هي صاحبة الحق والسلطة في استخدام نفوذها لاتخاذ الإجراءات المالية المناسبة التي ستفرض على كلا القطاعين العام والخاص.

– يجب على الدولة أن تضع سياستها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للدولة فمثلاً في أوقات الرواج تزداد الضرائب وفي أوقات الركود يزداد الإنفاق العام.

– للسياسة المالية العديد من الأدوات منها الضرائب والرسوم والإنفاق العام والقروض والإعانات التي تستطيع أن تستخدم هذه الوسائل لمعالجة مشكلة ما كما أن كل فترة ومرحلة لها أدواتها التي تناسبها.

– تؤثر أدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية كافة حيث نجد أن الضرائب تخفض الدخول بينما الإنفاق العام يولد دخول جديدة.

– تهدف السياسات إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي لأن كل سياسة أو إجراء لا يسعى لتحقيق هدف ما هو عبارة عن مجرد أفكار وبالتالي كل قرار وإجراء مالي يجب أن يحقق الهدف المرجو منه إلى أن نصل إلى تحقيق أهداف الاقتصاد عامة وهي زيادة معدل النمو وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

– أدوات السياسة المالية:

تعتبر هذه الأدوات من الوسائل التي تستخدمها الدولة في التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية فتؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة. كما أن هذه الأدوات المالية كثيرة ومتنوعة وتختلف من بلد لآخر حسب درجة النمو والتقدم التكنولوجي كما أنه لا توجد أداة محددة لمعالجة ظاهرة معينة فقد نضطر أحياناً لاستخدام أكثر من أداة لتحقيق الهدف المراد.

تتألف أدوات السياسة المالية من الأدوات التالية:

– **الضرائب والرسوم:** تعد هذه الأداة من الأدوات السيادية لأنها تعبر عن الدولة ووجودها وسلطتها لذلك سميت بالإيرادات السيادية كما أنها توفر للخزينة العامة ما يقارب حوالي 90% من الإيرادات العامة كما أنه لا يستطيع الأفراد تجنبها أو الاعتراض عليها فهي إلزامية كما أنها لا تعد وسيلة مالية فقط وإنما عدّها الكينزي بأنها أداة هامة للتدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي فمثلاً إذا أرادت الدولة تشجيع الإنتاج في قطاع معين فإنها تقوم بتخفيض الضرائب عليه والعكس صحيح وبالتالي الضريبة تعد أداة هامة في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتختلف الضرائب تبعاً لنوع النظام الضريبي القائم فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة حسب السياسة العامة للدولة وتوجهاتها.[3]

– **القروض العامة:** بسبب ما تعاني منه أغلب ميزانيات دول العالم من العجز المالي أصبحت هذه الوسيلة الاستثنائية وسيلة عادية حيث تقوم وزارة المالية في كل دولة بتنظيم عملية إصدار السندات العامة وتسويقها ودفع فوائدها وتختلف القروض العامة عن الضرائب من حيث آلية التدخل حيث لا تحدث القروض العامة نفس الآثار التي تحدثها الضرائب حيث تستخدم القروض في تمويل المشاريع العامة مثل مشاريع البنى التحتية أو خسارة إقامة مصانع

حكومية لا تتوفر لها اعتمادات كافية أي أن القروض تشجع المستثمرين وتساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية كما وقد تستخدم في تخفيض معدلات التضخم حيث نستطيع من خلال هذه السندات سحب السيولة الفائضة في السوق وبالتالي تخفيض معدلات التضخم.[4]

– **الإعانات:** «هي مبالغ تخصصها الدولة لمساعدة بعض القطاعات الاجتماعية أو الاقتصادية تهدف لإحداث تغيرات هامة في تلك القطاعات».

حيث أن الحكومة تقدم نوعين من الإعانات:[5]

– الإعانات الاجتماعية: وهي مبالغ تخصص لمساعدة الفقراء أو العاطلين عن العمل أو للضمان الصحي والاجتماعي فقد تصل هذه الإعانات في الدول المتقدمة إلى 40% من حجم الموازنة العامة للدولة.

– الإعانات الاقتصادية: وهي المساعدات المخصصة لدعم المنتجين المستثمرين وذلك لزيادة الإنتاج وزيادة حجم الأرباح في هذا القطاع أو أنها قد تمنح لدعم قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية أو تمنح للمساهمة في دعم الصناعة كذلك تساهم الإعانات الممنوحة لسلع التصدير تساهم في تخفيض التكلفة وترفع من قدرة السلع الوطنية على المنافسة وغزو الأسواق الأجنبية. إذاً تساعد الإعانات على دعم وتطوير قطاع الصناعة وبالتالي زيادة حجم الناتج الصناعي الوطني.

– **الإنفاق العام:** هي إحدى الوسائل التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد فمثلاً إذا ازداد حجم الإنفاق الحكومي سيزداد الطلب الكلي والعكس صحيح ولذلك في حالات الركود الاقتصادي تعمل الدولة على زيادة حجم الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي الذي يشجع على زيادة الإنتاج والعكس في حالات التضخم نلاحظ أن الحكومة تعمل على تخفيض الإنفاق العام لخفض الطلب الكلي والذي يؤدي لتخفيض معدل التضخم.[6]

– **عجز الموازنة:** في بعض الأحيان قد تنخفض الإيرادات العامة للدولة ولا تستطيع تغطية نفقاتها العامة وبالتالي سيظهر في هذه الحالة عجز في الموازنة العامة للدولة مما قد يستدعي عملية الاقتراض لمعالجة هذا العجز.

ويكون الاقتراض من ثلاثة مصادر وهي:

الأولى: الاقتراض من المصرف المركزي من خلال عملية إصدار النقد الجديد وهو دون تكلفة لأنه يحدث آثاراً تضخمية في الاقتصاد.

الثانية: الاقتراض من الجمهور أو من السوق النقدي وذلك عن طريق سندات الدين العام وهي قروض ذات فوائد عالية ولها فترة زمنية محددة للسداد ولكنها تتمتع بمزايا إيجابية في حال استخدمتها الدولة لتمويل مشاريع البنى التحتية أو القطاعات المختلفة.

الثالثة: الاقتراض من الخارج وتتمتع هذه الطريقة بارتفاع تكلفتها كما قد توقع الدولة في شرك التبعية السياسية والاقتصادية للدولة المقرضة لاسيما وأنها في أغلب الأحيان توجه لتمويل القطاعات الخدمية التي لا تساعد في زيادة الإنتاجية.[7]

كما ويؤثر الإنفاق العام بشقيه النقدي والمعنوي على كفاءة الأفراد، حيث يساهم في رفع مستوى كفاءتهم، وبالتالي تزيد قدرتهم على العمل، فمثلاً النفقات النقدية العائلية والمعاشات تزيد من كفاءة الأفراد ولكن آثار مثل هذا النوع من النفقات يستفيد منها الأولاد أكثر في المستقبل.

كذلك يعد إنفاق الدولة على قطاع الصحة والتعليم والسكن، وإنفاقها على المرافق التقليدية من دفاع خارجي، وأمن داخلي وقضاء من النفقات الهامة التي توفر عنصر الأمن والطمأنينة للمواطنين لقيامهم بنشاطهم الإنتاجي، وبالتالي ستزداد دخول الأفراد، وستزداد إمكانياتهم على الادخار، وإمكانية استخدام هذه الأموال المدخرة في مجالات الاستثمار المناسبة التي تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع.[8]

لابد من الإشارة إلى أن أثر الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي لا يقتصر على طبيعة المنفعة العامة، بل أيضاً على مصدر تمويل هذه المنفعة، ففي حال اعتمدت الدولة في تمويل نفقاتها على إيراداتها من الضرائب التصاعدية التي تصيب الدخول المرتفعة سيعمل أثر الانفاق العام على تقليل التفاوت بين دخول الطبقات دون إحداث زيادة في الأسعار مع الآخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كانت الدولة التي تعتمد في تمويل نفقاتها من خلال الضرائب على الدخول المتوسطة والفقيرة فهنا أثر الإنفاق العام سينصرف لزيادة التفاوت في الدخول بين مختلف الطبقات وسيسبب زيادة في الأسعار وضغوطاً تضخمية في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي.[9]

– أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي.

يقصد بإعادة توزيع الدخل القومي إدخال التعديلات على التوازن الأولي للدخل القومي من خلال اقتطاع جزء من دخول الأفراد وتحويله إلى الدولة حيث تتجلى آثار الضرائب المباشرة في عملية إعادة التوزيع من خلال تخفيض الدخول النقدية بينما آثار الضرائب غير المباشرة تظهر من خلال رفع أسعار المنتجات.[10]

يقصد بالضرائب المباشرة الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال، وفيما يتعلق بالضرائب على الدخل فيتوقف أثرها في إعادة التوزيع فيما إذا كانت تفرض بمعدل نسبي أو بمعدل تصاعدي. [11]

فإذا كانت تفرض بمعدلات نسبية فهي غير عادلة لأنها لا تراعي المقدرة التكليفية للممولين، وتفرض بنسبة واحدة على جميع الأفراد حيث تكون أشد وطأة على أصحاب الدخول المنخفضة مقارنة بأصحاب الدخول المرتفعة.

أما إذا كانت تقتطع بصورة تصاعدية فإنها عادلة وتراعي المقدرة التكليفية بين الممولين وتسعى لتحقيق العدالة والمساواة بين الفقراء والأغنياء.

أما الضرائب على رأس المال ولاسيما الضرائب على التركات والضريبة على قيم رأس المال العقارية أو المنقولة فهي تسعى إلى تقليل حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.[12]

– دور الضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي:

وهي الضرائب التي تفرض على سلع الاستهلاك وتؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات، وحيث يتحمل عبئها الضريبي ذوو الدخول المنخفضة، لأنهم يتمتعون بارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك ورغم هذا يتوقف أثر هذا النوع من الضرائب على نوع السلع التي تفرض عليها الضريبة فيما إذا كانت (كمالية . شائعة . ضرورية) وعلى أسلوب فرضها سواء أكانت قيمية أم نوعية.[13]

فإذا فرضت الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية فتعتبر عادلة لأن عبئها الضريبي سيقع على الطبقات الغنية لأن ميلها مرتفع لاستهلاك هذا النوع من السلع أما إذا ما فرضت على السلع الضرورية فسيقع عبئها على الفقراء لارتفاع ميلهم للاستهلاك لهذا النوع من السلع وهنا ستكون عملية إعادة التوزيع لصالح الطبقات الغنية، وهذا ما يتنافى مع عدالة إعادة التوزيع للدخل القومي.[14]

كما أن فرض الضرائب غير المباشرة على أساس قيمي سيعمل ولو قليلاً على تقليل حدة التفاوت بين الطبقات لأن أكثر السلع التي يستهلكها الأغنياء تتحمل عادة عبئاً ضريبّياً أكبر مما تتحمله السلع الرخيصة التي يستهلكها الفقراء أما إذا فرضت هذه الضريبة بصورة نوعية فستؤدي إلى نتائج عكسية لأنه في هذه الحالة سيزداد العبء الضريبي على السلع الرخيصة.[15]

- خصوصية السياسة المالية في سورية:

تعاني السياسة المالية في سورية من ضآلة الموارد العامة بشكل عام، وضعف شديد في الموارد الضريبية وشبه الضريبية بسبب تخلف وضعف النظام السوري، وكثرة الإعفاءات فيه، وقصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها والذي خفف من حدة هذا القصور الزيادة المضطردة في الموارد البترولية[16]، والتي استطاعت في السنوات الأخيرة أن تعوّض هذا النقص جزئياً، وأمام هذا الواقع المالي وبسبب غياب الإرادة والسياسات الجدية والواضحة للقيام بالإصلاحات المالية اتجهت الحكومة ومنذ منتصف الثمانينات وحتى بداية الألفية الجديدة إلى ممارسة سياسات إنفاق انكماشية لتقليص العجز، وعدم استفحال المديونية، كما لجأت إلى استخدام أساليب وتدابير محاسبية غير مقنعة وغير نظامية أحياناً لتحقيق توازن موازي مصطنع وظاهري بين الواردات والنفقات على الرغم من آثارها السلبية على النمو والنشاط الاقتصادي ومستويات الأجور والرفاهية والعمالة.[17]

النتائج والمناقشة:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على أسئلته اعتمدت الباحثة على البيانات الوارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) أهم المؤشرات الاقتصادية السورية للسنوات (1990- 2009)

العام	ن. م. بالأسعار الجارية	الإنفاق العام	إجمالي التكوين الرأسمالي	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	الادخار	معدل النمو الحقيقي
1990	268328	61875	44395	16429	5694	33984	0.0116
1991	311564	84690.507	55992	20837	24.83	20761	-0.114
1992	371630	93042.47	86120	21873	7535.2	32962	-0.057
1993	413755	123018	107466	20243	9245.6	38757	0.067
1994	506101	144162	151622	27987	12468.6	87984	0.072
1995	570975	162040	155504	31611	17292	113300	0.07
1996	690857	188050	163076	36110	21261	102446	0.1
1997	745569	211125	155464	48143	21153	109753	0.05
1998	790444	237300	162446	52646	22870	105859	0.067
1999	821327	255300	154250	59282	23404	100354	-0.035
2000	904622	275400	156092	64914	20996.7	142988	0.051
2001	974008	322000	111886	91362	24570	186824	0.0060
2002	1016519	356389	206416	112707	23130	207733	0.059
2003	1074163	420000	249681	123301	28257	206200	0.011

0.067	173443	34020.7	127007	274500	449500	1266891	2004
0.06	191887	25758.8	134251	346737	460000	1506440	2005
0.052	282287	26730	158696	371519	495000	1704974	2006
0.063	476635	58580	151497	412136	588000	2017825	2007
0.043	647969	108236	150537	408725	600000	2445060	2008
0.059	576046	114865	167375	451766	685000	2519151	2009

المصدر: المجموعة الإحصائية الصادرة عن بنك سورية المركزي للأعوام 2000، 2005، 2009

كذلك تمّ الاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2) معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية للسنوات (1990- 2009)

العام	إجمالي الضرائب والرسوم	مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الضريبة	معدل نمو الضريبة	معدل نمو الاستثمار	الإنفاق على الخدمات الاجتماعية	مساهمة الإنفاق العام بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية	معدل النمو في الإنفاق العام
1990	22123	8.24%	-	-	-	7060500	11.41%	-
1991	27720.2	8.9%	25.3	38.90	26.12	7071508	11.42%	36.87%
1992	29408.2	7.91%	6.09	58.77	53.8	9606572	11.34%	9.86%
1993	29488.6	7.13%	0.27	18.58	24.78	17552060	18.86%	32.22%
1994	40455.6	7.99%	37.19	27.01	41.09	15516051	12.62%	17.18%
1995	48903	8.56%	20.88	28.77	2.56	18143148	11.19%	12.40%
1996	57371	8.3%	17.32	-9.58	4.87	21153050	11.24%	16.05%
1997	69296	9.29%	20.79	7.13	-4.67	21512119	10.189%	12.27%
1998	75516	9.55%	8.98	-3.55	4.29	22643327	9.542%	12.39%
1999	82686	10.07%	9.49	-5.20	-5.045	23800821	9.323%	7.59%
2000	85910.7	9.49%	3.99	42.48	1.19	24995310	9.076%	7.87%
2001	115932	11.90%	34.94	30.66	-28.32	31164369	9.678%	16.92%
2002	135837	13.36%	17.16	11.19	84.49	35737934	10.028%	10.68%
2003	151558	14.109%	11.55	-0.74	20.96	79328994	11.74%	17.85%
2004	161027.7	12.71%	6.25	-15.89	9.94	52962665	11.78%	7.02%
2005	160009.8	10.62%	9.94	10.63	26.32	54072735	11.75%	2.34%
2006	185426	10.88%	15.89	47.11	7.15	67559480	13.65%	7.61%
2007	210077	10.41%	13.29	68.84	10.93	74340815	12.64%	18.79%
2008	258773	10.58%	23.18	35.95	-0.83	78488945	13.081%	2.04%
2009	282240	%11.20	9.07	11.09-	10.53	99649115	%14.55	%14.17

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

- نتائج الفرضية الأولى:

لا يساهم النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل القومي.

لمناقشة هذه الفرضية تمّ اختبار الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي:

لمعرفة العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي، قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون، واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما يلي:

الجدول رقم (3) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.929	.864	.856	.305
The independent variable is : الضرائب المباشرة				

يبين الجدول رقم (3) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.929)، وهي تدل على أن العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية ومتينة جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 86.4% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تتعلق بالضرائب المباشرة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

الجدول رقم (4) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10.633	1	10.633	114.168	.000
	Residual	1.676	18	.093		
	Total	12.310	19			
The independent variable is الضرائب المباشرة						

يبين الجدول رقم (4) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

الجدول رقم (5) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	ض. مباشرة	-793353.148-	74249.502	-.929-	-10.685-	.000
	(Constant)	12.156	.126		96.718	.000
The dependent variable is ln:الناتج المحلي الإجمالي						

يبين الجدول رقم (5) أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ بالنسبة للثابتين a & b أي هناك علاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي، حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها. $Y = e^{12.156} + \frac{-793353.148}{X}$

والشكل التالي يوضح خط الاتجاه العام بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي:

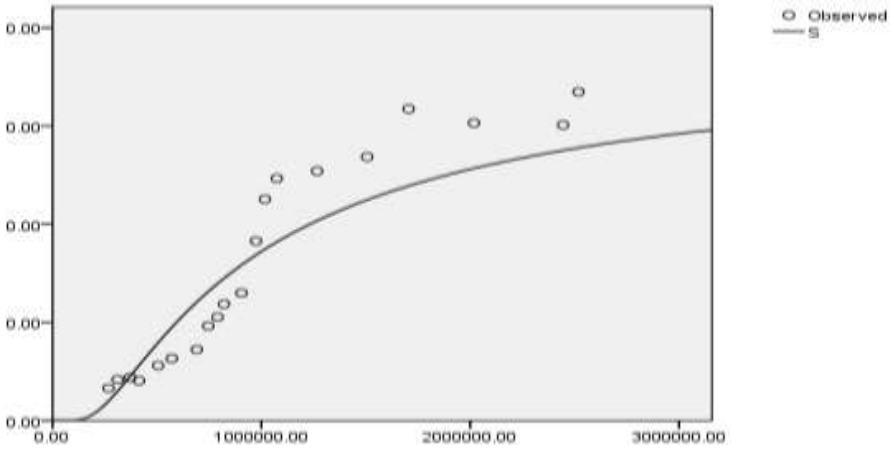

الشكل رقم (1) خط الاتجاه العام بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي القومي

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي الإجمالي:

لمعرفة العلاقة بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي الإجمالي، قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون، واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

الجدول رقم (6) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.993	.985	.982	4020.630
The independent variable is الضرائب غير المباشرة				

يبين الجدول رقم (6) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.993)، وهي تدل على أن العلاقة بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية ومتينة جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 98.5% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تتعلق بالضرائب غير المباشرة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

الجدول رقم (7) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.723E10	3	5.742E9	355.231	.000
	Residual	2.586E8	16	1.617E7		
	Total	1.749E10	19			
The independent variable is الضرائب غير المباشرة						

يبين الجدول رقم (7) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.05$ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

الجدول رقم (8) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	ض. غ. مباشرة	.123	.018	2.745	7.039	.000
	ض.غ.م. ** 2	-1.046E-7	.000	-6.513-	-6.925-	.000
	ض. غ.م ** 3	3.105E-14	.000	4.860	.	.
	(Constant)	-25298.101-	5757.983		-4.394-	.000
The dependent variable is ln:الناتج المحلي الإجمالي						

يبين الجدول رقم (8) أن احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.05$ بالنسبة للثابتين a & b أي هناك علاقة بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي الإجمالي، حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$Y=-25298.101+0.123X-1.046\times10^{-7}X^2+3.105\times10^{-14}X^3$ أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها.

والشكل التالي يوضح خط الاتجاه العام بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي:

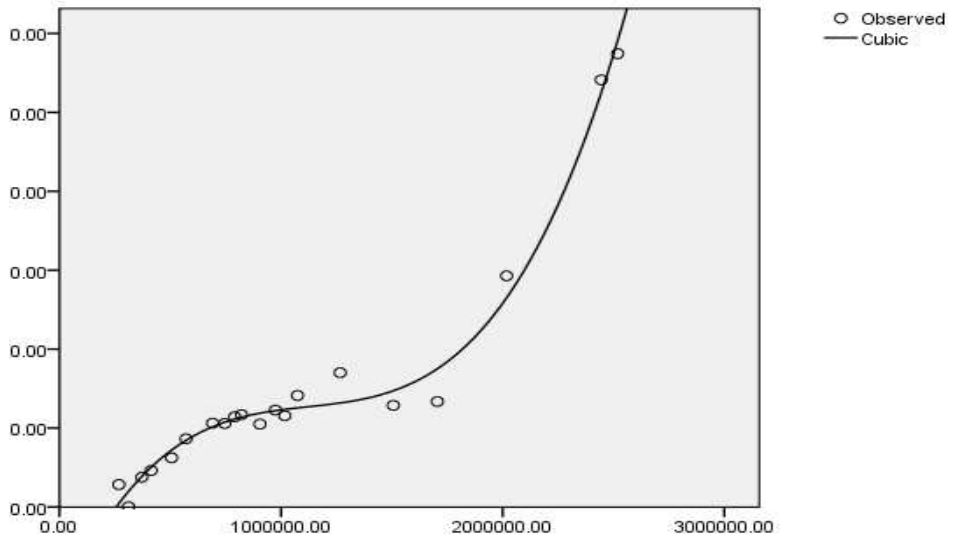

الشكل رقم (2) خط الاتجاه العام بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي القومي

وفيما يتعلق بالفرضية الأولى نلاحظ من خلال نسب مساهمة الضريبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجدول رقم (2) أن نسب المساهمة منخفضة، وبالتالي النظام الضريبي السوري يعاني من نقص حاد في الحصيلة وبشكل لا يكفي لمواجهة متطلبات الإنفاق العام والجاري، إذاً تعد مساهمته من خلال هذه النسب سلبية في إعادة توزيع الدخل

القومي السوري، وهو ما تم التأكيد عليه كثيراً أن الضريبة في سورية وباعتبارها أهم أدوات السياسة المالية لم تمارس الدور الواجب القيام به، لذلك يتوجب على المخططين الماليين والاقتصاديين والجهات المعنية الأخذ بعين الاعتبار وضع النظام الضريبي الذي يكفل للخزينة العامة الحصيلة المناسبة من الإيرادات مع مراعاة العدالة الضريبية.[18]

- نتائج الفرضية الثانية:

لا يساهم الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي.

لمعرفة مدى مساهمة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي، قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

الجدول رقم (9) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.989	.979	.976	28933.195
The independent variable is الانفاق العام				

يبين الجدول رقم (9) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.989)، وهي تدل على أن العلاقة بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية ومتينة جداً، ويبين معامل التحديد أن 97.9% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تتعلق بالإنفاق العام، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

الجدول رقم (10) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.562E11	2	3.281E11	391.954	.000
	Residual	1.423E10	17	8.371E8		
	Total	6.705E11	19			
The independent variable is الانفاق العام						

يبين الجدول رقم (10) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

الجدول رقم (11) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	الانفاق العام	.478	.042	1.716	11.319	.000
	انفاق ** 2	-7.594E-8	.000	-.764-	-5.037-	.000
	(Constant)	-73358.835-	23349.830		-3.142-	.000
The dependent variable is ln:الناتج المحلي الإجمالي						

يبين الجدول رقم (11) أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ بالنسبة للثابتين a & b أي هناك علاقة بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$Y = -73358.835 + 0.478X - 7.594 \times 10^{-8} X^2$ أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها، والشكل التالي يوضح خط الاتجاه العام بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي:

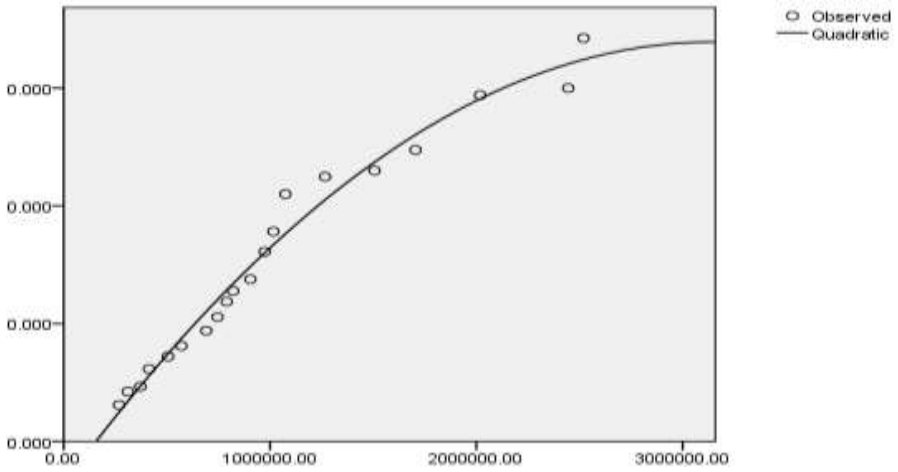

الشكل رقم (3) خط الاتجاه العام بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي

من الملاحظ أن هناك علاقة طردية بيت الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، ولكن عندما أخذنا الإنفاق على الخدمات الاجتماعية المتمثلة بالإنفاق على التعليم والتربية والصحة والثقافة والمرافق العامة والرعاية الاجتماعية، وحساب مساهمتها من الإنفاق العام وجدنا أن هذه النسبة منخفضة جداً وأقل من 50% مما يثبت أن الإنفاق العام لم يحقق دوره الفعّال في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة بل على العكس تمّ إعادة توزيعه لصالح الطبقات الغنية.

- نتائج الفرضية الثالثة:

لا تعد إعادة توزيع الدخل القومي عاملاً أساسّياً في تحسين مستويات الادخار.

لمناقشة هذه الفرضية تمّ اختبار الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة والادخار:

لمعرفة العلاقة بين الضرائب المباشرة والادخار، قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون، واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

الجدول رقم (12) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.897	.805	.794	24637.262
The independent variable is الضرائب المباشرة				

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.897)، وهي تدل على أن العلاقة بين الضرائب المباشرة والادخار هي علاقة طردية ومتينة، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 80.5% من التغيرات الحاصلة في الادخار تتعلق بالضرائب المباشرة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

الجدول رقم (13) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.509E10	1	4.509E10	74.277	.000
	Residual	1.093E10	18	6.070E8		
	Total	5.601E10	19			
The independent variable is الضرائب المباشرة						

يبين الجدول رقم (13) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب المباشرة الادخار، وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

الجدول رقم (14) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	ln ض. مباشرة	51847.878	6015.949	.897	8.618	.000
	(Constant)	-529883.007-	71076.524		-7.455-	.000
The dependent variable is ln:الادخار						

يبين الجدول رقم (14) أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ بالنسبة للثابتين a & b أي هناك علاقة بين الضرائب المباشرة والادخار، حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$Y = -529883.007 + 51847.878 \times \log X$ أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها.

والشكل التالي يوضح خط الاتجاه العام بين الضرائب المباشرة والادخار:

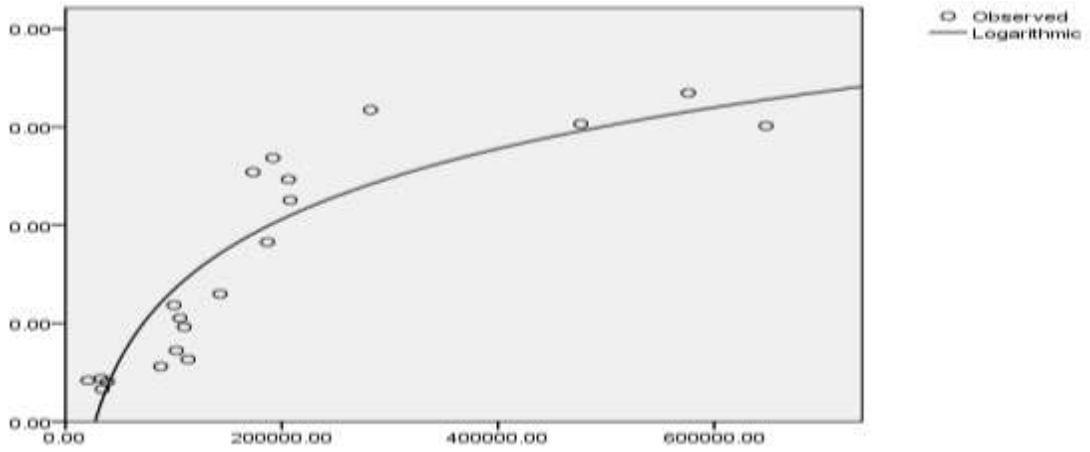

الشكل رقم (4) خط الاتجاه العام بين الضرائب المباشرة والادخار

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب غير المباشرة والادخار.

لمعرفة العلاقة بين الضرائب غير المباشرة والادخار، قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون، واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

الجدول رقم (15) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.894	.800	.789	.783
The independent variable is الضرائب غير المباشرة				

يبين الجدول رقم (15) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.894)، وهي تدل على أن العلاقة بين الضرائب غير المباشرة والادخار هي علاقة طردية ومتينة، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 80.0% من التغيرات الحاصلة في الادخار تتعلق بالضرائب غير المباشرة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

الجدول رقم (16) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	44.194	1	44.194	72.049	.000
	Residual	11.041	18	.613		
	Total	55.235	19			
The independent variable is الضرائب غير المباشرة						

يبين الجدول رقم (16) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب غير المباشرة والادخار، وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

الجدول رقم (17) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	1/ض.غ.م	-125352.822-	14767.977	-.894-	-8.488-	.000
	(Constant)	11.192	.246		45.482	.000
The dependent variable is ln: الادخار						

يبين الجدول رقم (17) أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ بالنسبة للثابتين a & b أي هناك علاقة بين الضرائب غير المباشرة والادخار، حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$Y = e^{11.192} - \frac{125352.822}{X}$ أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها.

والشكل التالي يوضح خط الاتجاه العام بين الضرائب المباشرة والادخار:

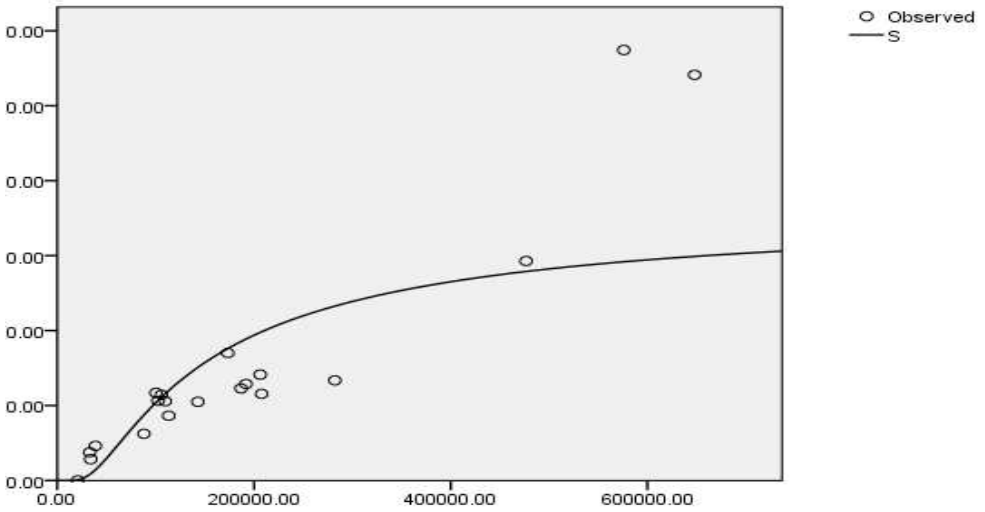

الشكل رقم (5) خط الاتجاه العام بين الضرائب غير المباشرة والادخار

من المفروض أن يكون معدل النمو في الادخار والاستثمار أكبر من معدل النمو الضريبي حتى نستطيع القول إن الضرائب تساهم في رفع مستويات الادخار والاستثمار فمن خلال بيانات الجدول رقم (2) نلاحظ أنه في العام 1992 أن معدل نمو الضرائب كان /6.09%/ عن العام 1991 أي وقت صدور القانون رقم /10/ لتشجيع الاستثمار، ولكن هذا الارتفاع في معدل نمو الاستثمار لم يكن وليد الاعفاءات التي جاء بها القانون، وإنما يعود إلى ظهور صناعات في تلك الفترة امتازت بربح كبير ومخاطرة أقل وتوجه عندئذ المستثمرون عن الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والخدمات، وانخفض معدل نمو الاستثمار خلال النصف الثاني من التسعينات على اعتبار أنه مهما ارتفعت معدلات الضرائب لن تؤثر كثيراً على مثل هذا النوع من الصناعات، وفي العام 1993 بلغ معدل نمو الضرائب /0.27%/ بينما بلغ معدل نمو الاستثمار /24.78/، وبالتالي لم تكن الضرائب أداة فعالة في تمويل الاستثمار، وكذلك في العام 1999 على الرغم من حدوث زيادة في معدل نمو الضرائب بمقدار /9.49%/ عن العام 1998 إلا أن معدل نمو الاستثمار كان سالباً إذ بلغ /-5.045%/ مما يؤكد أن الايرادات الضريبية لم يكن لها دوراً كبيراً في تمويل الاستثمار وتحسين مستويات الأداء الاستثماري.[19]

- نتائج الفرضية الرابعة:

لا تعد إعادة توزيع الدخل القومي عاملاً أساسّياً في تحسين مستويات الاستثمار.

لمناقشة هذه الفرضية تمّ اختبار الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة والاستثمار:

لمعرفة العلاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمار، قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون، واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

الجدول رقم (18) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.865	.748	.734	.415
The independent variable is الضرائب المباشرة				

يبين الجدول رقم (18) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.865)، وهي تدل على أن العلاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمار هي علاقة طردية ومتينة، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 74.8% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار تتعلق بالضرائب المباشرة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

الجدول رقم (19) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.202	1	9.202	53.304	.000
	Residual	3.108	18	.173		
	Total	12.310	19			
The independent variable is الضرائب المباشرة						

يبين الجدول رقم (19) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب المباشرة والاستثمار، وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

الجدول رقم (20) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	ض. مباشرة	5.578E-6	.000	.865	7.301	.000
	(Constant)	18956.064	3530.660		5.369	.000
The dependent variable is ln:الاستثمار						

يبين الجدول رقم (20) أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ بالنسبة للثابتين a & b أي هناك علاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمار، حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$Y = 18956.064 \times e^{5.578} \times 10^{-6}$ أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها.

والشكل التالي يوضح خط الاتجاه العام بين الضرائب المباشرة والاستثمار:

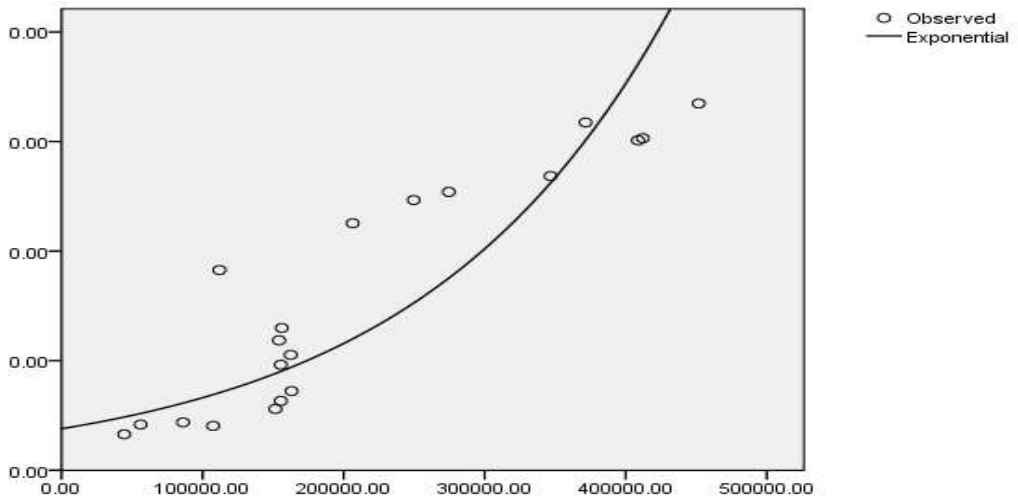

الشكل رقم (6) خط الاتجاه العام بين الضرائب المباشرة والاستثمار

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب غير المباشرة والاستثمار.

لمعرفة العلاقة بين الضرائب غير المباشرة والاستثمار، قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون، واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

الجدول رقم (21) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.737	.542	.517	1.185
The independent variable is الضرائب غير المباشرة				

يبين الجدول رقم (21) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.737)، وهي تدل على أن العلاقة بين الضرائب غير المباشرة والاستثمار هي علاقة طردية ومقبولة، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 54.2% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار تتعلق بالضرائب غير المباشرة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

الجدول رقم (22) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	29.961	1	29.961	21.339	.000
	Residual	25.274	18	1.404		
	Total	55.235	19			
The independent variable is الضرائب غير المباشرة						

يبين الجدول رقم (22) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب غير المباشرة والاستثمار، وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

الجدول رقم (23) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	1/ض.غ.م	-240699.127-	52106.499	-.737-	-4.619-	.000
	(Constant)	11.410	.451		25.306	.000
The dependent variable is ln:الاستثمار						

يبين الجدول رقم (23) أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ بالنسبة للثابتين a & b أي هناك علاقة بين الضرائب غير المباشرة والاستثمار، حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$$Y = e^{11.410} - \frac{240699.127}{X}$$ أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها.

والشكل التالي يوضح خط الاتجاه العام بين الضرائب المباشرة والاستثمار:

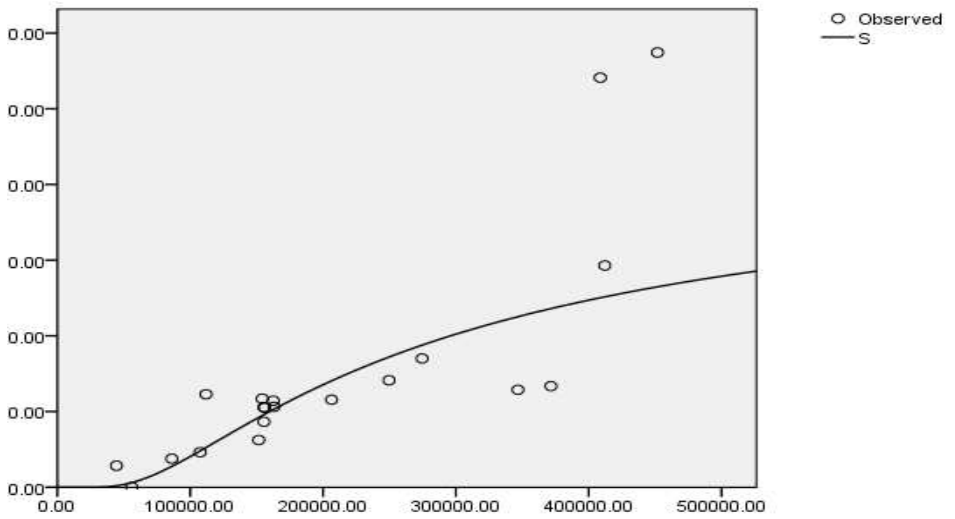

الشكل رقم (7) خط الاتجاه العام بين الضرائب غير المباشرة والاستثمار

- نتائج الفرضية الخامسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي.

لمعرفة العلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي، قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي، واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

الجدول رقم (24) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.488	.238	.196	.046
The independent variable is معدل نمو الانفاق العام				

يبين الجدول رقم (24) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.488)، وهي تدل على أن العلاقة بين معدل نمو الانفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة طردية وضعيفة، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 23.8% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي تتعلق بمعدل نمو الإنفاق العام، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

الجدول رقم (25) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.012	1	.012	5.623	.029
	Residual	.039	18	.002		
	Total	.051	19			
The independent variable is معدل نمو الانفاق العام						

يبين الجدول رقم (25) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة $P = 0.029 < \alpha = 0.05$ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

الجدول رقم (26) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	1/الإنفاق	-6381.636-	2691.328	-.488-	-2.371-	.029
	(Constant)	.067	.017		3.938	.001
The dependent variable is ln:معدل النمو الاقتصادي						

يبين الجدول رقم (26) أن احتمال الدلالة $P < \alpha = 0.05$ بالنسبة للثابتين a & b أي هناك علاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي، حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$$Y = 0.067 - \frac{6381.636}{X}$$ أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها.

والشكل التالي يوضح خط الاتجاه العام بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي:

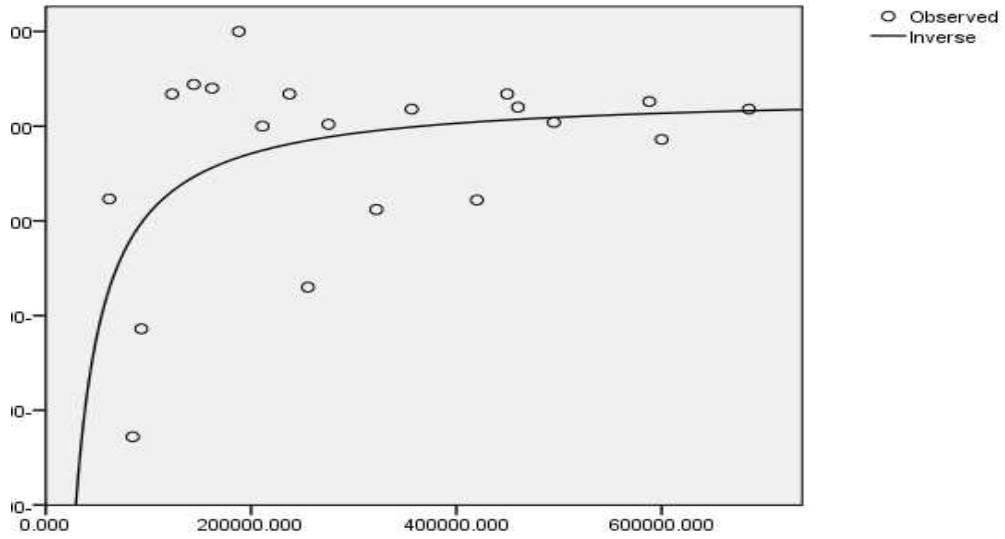

الشكل رقم (8) خط الاتجاه العام بين حجم الإنفاق الكلي ومعدل النمو

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

– يساهم النظام الضريبي وبشكل سلبي في إعادة توزيع الدخل القومي، حيث أن الضريبة وباعتبارها أهم أدوات السياسة المالية لم تمارس الدور الواجب القيام به.

– لم يحقق الإنفاق العام دوراً فعالاً في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، بل على العكس تمّ إعادة توزيعه لصالح الطبقات الغنية.

– تعد عملية إعادة توزيع الدخل القومي عاملاً أساسّياً في تحسين مستويات الادخار، حيث تبين وجود علاقة طردية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة والادخار.

– تعد عملية إعادة توزيع الدخل القومي عاملاً أساسّياً في تحسين مستويات الاستثمار، حيث تبين وجود علاقة طردية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة والاستثمار.

– تؤثر عملية إعادة توزيع الدخل القومي على معدلات النمو الاقتصادي في سورية، حيث تبين وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق الكلي ومعدل النمو الاقتصادي.

التوصيات:

– العمل على تعديل هيكلية النظام الضريبي السوري بحيث يتمتع بالمرونة الكافية للتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة توفير إدارة ضريبية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة لكي تتمكن من تطبيق الأحكام والقوانين والتوصل إلى نموذج من العدالة في إعادة توزيع الدخل القومي.

– يجب زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها الطبقات الفقيرة بحيث تكون إعادة توزيع الدخل القومي لصالح هذه الطبقات.

– العمل على تحفيز الادخار والاستثمار في المجالات الإنتاجية التي تدر عائداً مرتفع وعدم الاقتصار فقط على منح الاعفاءات عند دعم الاستثمار بل يجب السعي لتوفير بيئة ومناخ استثماري ملائم.

– العمل على تحفيز الإنفاق العام بالشكل الذي يعمل على تحسين معدل النمو الاقتصادي في سورية من خلال الاعتماد على زيادة الإنفاق على مشاريع البنى التحتية والمشاريع الصناعية مع الأخذ بعين الاعتبار منع الهدر وصولاً لتحقيق أهداف الإنفاق العام.

المراجع:

1- غالي، كمال. *الاقتصاد المالي*، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1968، 222.

2- فوزي، عبد المنعم. *المالية العامة والسياسة المالية*.

3- زيدان، رامي. *النظام الضريبي السوري بي تشريع قديم وقوانين متقادمة*، مجلة الاقتصاد العالمي، العدد السداس، دمشق، 2006، 19.

4- حمدي الصباخي. *دراسة في الاقتصاد العام والسياسة المالية*، الدار المغربية، 1992، 170.

5- النجار، عبد الهادي. *اقتصاديات المنشأة الحكومي*، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1982، 121-122.

6- كنعان، علي. الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، 2009، 326.

7- زكي، رمزي. *عجز الموازنة العامة*، دار ابن سينا للنشر، القاهرة، 1992، 39.

8- Hanson , fiscal *policy in seren countries* 1955 -1965 Q,E,D, 15-20.

9 -Brochieret tabatoni *Economic finsncier*, paris, 1959, 434 - 457.

10- المحجوب، رفعت. *الاقتصاد السياسي*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، 249.

11- زيدان، رامي. *حساسية النظام الضريبي في سورية*، جامعة دمشق، 2006، 136.

12- الفرهود، محمد سعيد. *علم المالية العامة*، 1982، 427-428.

13- المهايني، محمد خالد؛ الحبشي، خالد الخطيب. *المالية العامة والتشريع الضريبي*، جامعة دمشق، 2000، 179.

14- شينري وآخرون. *النماء وإعادة توزيع الدخل*، ترجمة صلاح الدين برمدا، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1988، 177.

15- زيدان، رامي. *النظام الضريبي في سورية: خصائصه ونواحي القصور فيه وآفاق إصلاحه*، محاضرة غير منشورة ألقيت في المركز الثقافي العربي، حمص، 2002، 4.

16- الجليلاتي، محمد. *النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة عشرة، دمشق، 2003، 185.

17- نجمة، الياس. *السياسة المالية في سورية*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة عشرة، دمشق، 2003، 3.

18- نيربي، محمود. *المالية العامة: التقلبات الاقتصادية – النمو الاقتصادي والسياسة المالية*، جامعة حلب، 1974، 294.

19- البعيني، خالد ذوقان. *الضريبة على دخل الأرباح وعلاقتها بتشجيع الاستثمار في سورية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2000، 158.